باردو في 10 ديسمبر 2018

حركة نداء تونس
الكتلة النيابيّة

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي الي السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

السند القانوني: عملا بأحكام الفصل 96 من الدستور والفصل 146 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

نص الموضوع:

حول الوضع الصعب الذي تمر به مصانع تصنيع الحليب وارتفاع كلفة الحليب المسعّر وحول اهمال الوزارة للوضعية الصعبة وإمكانية غلق وحدة تصنيع الحليب ' ألبان سيدي بوعلي '.

والسلام

فاطمة المسدي

عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الواردات
10 ديسمبر 2018
رمز الإدارة ... عدد 2835

تونس في 30 جانفي 2019

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

12 فيفري 2019

1101

من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

إلى

السيد رئيس مجلس النواب

رمز الإدارة ... 197 ... عدد

الموضوع: سؤال كتابي حول الوضع الصعب الذي تمر به مصانع تصنيع الحليب وارتفاع كلفة الحليب المسعّر وحول اهمال الوزارة للوضعية الصعبة وإمكانية غلق وحدة تصنيع الحليب "ألبان سيدي بو علي".

المرجـــع: مراسلتكم عدد 49 بتاريخ 08 جانفي2019

المصاحيب: الإجابة على السّؤال

أمّا بعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة "فاطمة المسدي" حول الوضع الصعب الذي تمر به مصانع تصنيع الحليب، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بالمعطيات المطلوبة وبعناصر الإجابة على السّؤال المطروح.

والســـلام

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

تونس في 30 جانفي 2019

12 فيفري 2019

النائبة: فاطمة المسدي

السّؤال: حول الوضع الصعب الذي تمر به مصانع تصنيع الحليب وارتفاع كلفة الحليب المسعّر وحول اهمال الوزارة للوضعية الصعبة وإمكانية غلق وحدة تصنيع الحليب "ألبان سيدي بو علي".

الإجـابة

تحتل منظومة الألبان مكانة اجتماعية واقتصادية هامة، حيث تشغل حوالي 40% من اليد العاملة في القطاع الفلاحي، كما تساهم في تثبيت الفلاحين بمناطق الإنتاج. هذا ويمثل انتاج الألبان 11% من قيمة الإنتاج الفلاحي و 25% من قيمة الإنتاج الحيواني و 7% من قيمة منتجات الصناعات الغذائية.

تشمل منظومة الألبان 30% من الفلاحين. ويتواجد حوالي 240 مركزا لتجميع الحليب متحصل على المصادقة الصحية البيطرية و 10 وحدات لإنتاج الحليب المعقم و وحدتين لتجفيف الحليب و25 وحدة لإنتاج الأجبان و 8 وحدات لإنتاج الياغورت. وتقدّر طاقة التحويل الجملية بحوالي 5,4 مليون لتر/يوم متجاوزة بذلك طاقة التجميع المقدّرة بـ 3 مليون لتر/اليوم.

وتمرّ منظومة الألبان حاليا بمرحلة حرجة وتشهد أوضاعا اقتصادية صعبة وتتمثل في تفاقم خسائر المهنيين على مستوى جميع حلقاتها (الإنتاج و التجميع والتصنيع) وذلك جرّاء الارتفاع المتواصل لأسعار مدخلات الإنتاج (التعليب و قطع الغيار و صيانة المعدّات..) الناتج عن انزلاق الدينار مع تزامن فترة من الجفاف علاوة على الذبح العشوائي و التهريب ممّا إنجرّ عنه تراجع في عدد القطيع.

و فيما يلي بعض المؤشرات المتعلقة بنشاط مركزيات الحليب خلال سنتي 2017 و 2018 :

	2017	2018	نسبة التطور %
كميات الحليب المقبولة لدى مركزيات الحليب	708	659	-7
إنتاج الحليب المعقم	617	580	-6
مبيعات الحليب المعقم من الإنتاج المحلي	617	*597	-3,2
مخزون الحليب	29.2	في حدود13	-55.5

الوحدة : مليون لتر

و قد شكّلت منظومة الالبان محور العديد من جلسات العمل بين الوزارات المعنية و المهنة (الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة والصناعات التقليدية و الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري) لتدارس الحلول الكفيلة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المهنيون في منظومة الألبان.

و قد تمّ، في هذا الإطار، عقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 5 جويلية 2018 حول منظومة الالبان أقرّ جملة من الإجراءات لفائدتها، منها بالخصوص : تعديل أسعار بيع الحليب من خلال عدم المساس بأسعار البيع للمستهلك و تحمل الدولة كامل عبئ الزيادة في الاسعار (160 مليم للتر الواحد) ووضع برنامج استثنائي لإعادة تكوين القطيع الوطني .

وتنتمي شركة ألبان الصناعة (مركزية الحليب بسيدي بوعلي) والتي تضم 320 عامل إلى مجمع ألبان الصناعية و الذي يتكون علاوة عليها من شركة توزيع " التونسية للتوزيع الغذائي" و تضمّ 250 عامل والشركة التونسية للحليب و مشتقاته "TLD' و تضمّ 30 عاملا. و قد لعبت هذه الشركات دورا هاما في منظومة الالبان حيث ساهمت في تأسيس و مساعدة العديد من مراكز تجميع الحليب و في تعديل منظومة الالبان من خلال تبني البرامج الوطنية للتخزين والتجفيف والتصدير إضافة إلى إنجازها العديد من التوسعات و الاستثمارات لتتمكن من تلبية الحاجيات الداخلية من الحليب ومشتقاته.

ولكن، في السنوات الأخيرة، شهدت شركة ألبان الصناعية صعوبات مالية و اقتصادية أثّرت سلبا على مستوى الإنتاج و على المناخ الاجتماعي الذي تجسّد خلال سنة 2018 في توقف نشاط الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ فتح إجراءات التسوية القضائية لشركة حليب تونس بسيدي بوعلى منذ 2 ماي 2005 وحظي برنامج إنقاذ شركة حليب تونس بموافقة لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية في

18 نوفمبر سنة 2005 ثمّ تم اقتناء الشركة من طرف الشركاء الحاليين سنة 2006 و هي في وضعية مالية صعبة (نسبة ديون مرتفعة) الذين قاموا بتنفيذ برنامج الإنقاذ غير أنّه لم يتمّ تحيينه وذلك بالنظر للصعوبات التي تمرّ بها منظومة الالبان على مستوى جميع حلقاتها و المذكورة سابقا.

و قد أدّت الوضعية المالية الصعبة للشركة إلى توتر المناخ الاجتماعي والتوقف عن النشاط وعزوف البنوك عن تمويل استعادة النشاط علما وأنّ مديونية الشركة بلغت 78 مليون دينا منها 60 مليون دينار ديون قصيرة المدى.

و لإيجاد الحلول الناجعة لتمكين الشركة من استعادة نشاطها والإيفاء بالتزاماتها إزاء مزوديها و للحفاظ على مواطن الشغل فيها وعلى الدور الهام الذي تلعبه في منظومة الألبان، تولّت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى والمتوسطة عقد سلسلة من الاجتماعات مع المساهمين ومع البنوك المانحة وقد أفضت هذه الاجتماعات إلى مشروع اتفاق بين البنوك والمساهمين على برنامج إنقاذ جديد لشركة ألبان الصناعية تتمثل خطوطه العريضة في:

- استهلاك جزئي لرأس المال ليبلغ حدود 50% من القيمة الأصلية،
- الترفيع في رأس المال بـ 50 مليون دينار منها 20 مليون دينار نقدا تستعمل منها 10 مليون دينار لتسديد جزء من الديون البنكية أمّا المبلغ المتبقي من الترفيع في رأس المال والذي قدره 30 مليون دينار فيقع تحقيقه بواسطة تحويل الديون البنكية إلى أسهم في رأس المال،
- تحويل جزء من الالتزامات البنكية بما قدره 15 مليون دينار في الحساب الجاري مع توظيف فائض بنسبة 8 في المائة سنويا؛
- إعادة جدولة الجزء المتبقي من الدين على مدى 10 سنوات بما في ذلك سنتين إمهال،
- وضع خط تمويل قروض تسيير (تسبقة على سلع و تمويل المخزون والسحب على المكشوف "découverts"و تمويل العملة والخصم"Escompte").

و ستسهر الوزارة على متابعة تنفيذ هذا البرنامج بمجرّد إقراره من طرف مجالس إدارات البنوك المانحة.

أمّا بخصوص المنح المسندة لفائدة شركة ألبان الصناعية و المتعلقة بـ

- منحة تجفيف الحليب بعنوان سنوات 2015 و 2016 و 2017، فقد قامت المصالح المختصة بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة بالعمل على صرف هذه المنحة و التي تبلغ 1,8 مليون دينار وفقا لمقتضيات الأمر عدد 793 لسنة 2012 كما تمّ تنقيحه

وإتمامه بالأمر الحكومي عدد 1403 لسنة 2017 المؤرخ في 29 ديسمبر 2018 و المتعلق بإحداث منحة بعنوان مساهمة الدولة في كلفة تجفيف الحليب الطازج المنتج محليا وضبط شروط الانتفاع بها وطرق إسنادها.

- منحة خزن الحليب المعقم بعنوان سنة 2017 فقد تم صرفها و قد بلغت 1,8 مليون دينار.

والسّـــــلام